



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

مشاريع إصلاح جامعة الدول العربية ومعوقات تنفيذها

محمد سعيد أحمد جبارة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

2011 - 1432

مشاريع إصلاح جامعة الدول العربية ومعوقات تنفيذها

إعداد:

محمد سعيد أحمد جبارة

بكالوريوس تربية/ تخصص - إجتماعيات - من جامعة القدس المفتوحة -
فلسطين

بإشراف الدكتور:

أحمد أبو دية

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية
/ برنامج الدراسات العربية / معهد الدراسات الإقليمية - جامعة القدس

2011 -1432

إجازة الرسالة

مشاريع إصلاح جامعة الدول العربية ومعوقات تنفيذها

محمد سعيد احمد جبارة

الرقم الجامعي: 20913053

بإشراف : الدكتور احمد أبو دية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 16 / 7 / 2011 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم
وتوافقهم :

التوقيع
التوقيع
التوقيع

1. رئيس لجنة المناقشة : د. أحمد أبو دية
2. ممتحنا داخليا : د. معتصم الناصر
3. ممتحنا خارجيا : د. أيمن يوسف

القدس - فلسطين

2011 - 1432

الإهداء

إلى.....

والدتي ووالدي الأعزاء .

إلى أخواتي وإخوتي الأحباء.

إلى أولادي.....فلذة كبدي .

إلى زوجتي العزيزة.

إلى كل أصدقائي وأحبائي .

محمد جبارة

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس ، لنيل درجة الماجستير ، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد ، وأن هذه الرسالة ، أو أي جزء منها ، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع

محمد سعيد احمد جبارة

التاريخ 2011 / 7 / 16

الشكر والعرفان

بعد أن وفقني الله بإكمال دراستي هذه ، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي ومشرفي صاحب البصمة الواضحة على هذا الجهد العلمي المتواضع، الدكتور أحمد أبو دية .

وكذلك أتقدم بالشكر إلى الدكتور زهير غنايم منسق الدراسات العربية لما كان له من دور كبير في مساعدتي وإرشادي أثناء فترة دراستي .

وكذلك أشكر الأستاذ وائل محيي الدين الذي قام بالتدقيق اللغوي للرسالة.

وكما أتقدم بعظيم الشكر إلى الكاتبة والأديبة السورية الأخت أمان السيد، التي قامت بمراجعة الرسالة وتدقيقها.

تعريفات الدراسة :

النظام الإقليمي : نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تُحدد عادة على أساس جغرافي (مطر وهلال، 1986)

المنظمات الإقليمية : تجمعات إقليمية تضم مجموعة من الدول المتجاورة والمتضامنة التي تعمل من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين ودعم التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (شهاب، 1986).

جامعة الدول العربية : منظمة إقليمية تقوم على التعاون الطوعي بين الدول الأعضاء فيها على أساس المساواة واحترام استقلال الدول الأعضاء وسيادتها (جامعة الدول العربية، 1952).

التكامل الاقتصادي : عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أن التكامل الاقتصادي يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو، وبشكل عام يبدأ باتفاقات تجارية مشتركة أو تخفيض أو إلغاء التعرفة الجمركية واتفاقات أخرى نقدية وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي الكامل (النجفي، 1977).

التعاون الدولي : تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة سواءً عالمياً أو إقليمياً أو على المستوى الوطني للدول المشاركة، ويشمل كافة صنوف العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ليعكس في النهاية بروز مصالح عالمية ودولية مشتركة تقوم جنباً إلى جنب مع المصالح الوطنية الذاتية لكل من الدول أطراف هذا التعاون (سرحان، 1974).

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مشاريع إصلاح جامعة الدول العربية ومعوقات تنفيذها في المسارين الداخلي والخارجي، واستقصت الدراسة دور جامعة الدول العربية في القضايا العربية القطرية والوطنية.

وتناولت مشكلة الدراسة التي تمثلت في الإجابة على سؤال رئيس وهو: ما هي المشاريع المقدمة لإصلاح الجامعة العربية والمعوقات التي تحول دون وضعها موضع التطبيق .

وأستخدمت الدراسة المنهج المؤسسي القانوني على إعتبار أن الجامعة العربية كمنظمة إقليمية هي مؤسسة تقوم على نظام أساسي " الميثاق " الذي يحدد أهدافها وإختصاصاتها والعلاقة بين أعضائها، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي.

ومن أبرز هذه النتائج: إن دور جامعة الدول العربية لم يرتق إلى كونها منظمة إقليمية، كما أن الإصلاح أصبح مثاراً للخلاف، فلم تتفق الدول العربية على شكل الإصلاح ونوعه وكيفية القيام به، كما أن التعاون العربي العربي لم يظهر بصورة واضحة خاصة في المجالين العسكري والاقتصادي.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة الأتفاق العربي على مبادرة إصلاح جامعة الدول العربية، وتفعيل وتنفيذ القرارات التي خرجت بها جامعة الدول العربية من أجل الإصلاح، وضرورة البحث عن أساليب لتقوية دور جامعة الدول العربية، ومنها مشاركة الشعوب في رؤيتها لجامعة الدول العربية .

The repairing Projects of The Arab League and The obstacles of its Executions.

Prepared By: MOHAMMAD JBARAH

Supervised By: Dr . AHMAD ABU-DAYAH

Abstract

The aim of this study is to show the reformation projects of the Arab League and the obstacles facing its accomplishment on the internal and the external fronts, the study investigated the effectiveness of the Arab League as a regional organization on national and international fronts.

The study has focused on one main issue regarding the projects submitted to reform the Arab League and the obstacles preventing its application.

The researcher used the legal institutional method considering the Arab League a regional organization based on basic system "covenant" identifying its objectives , functions and the relationship between its members, in addition to using the historical method.

The main results of the study are : the Arab league was not strong enough to resolve the internal differences between its members, and the process of reformation became a source of disagreement and conflict between the member states. The failure is mainly due to the lack of agreement between the member states on the basic issues of reform. The cooperation between the member states in the fields of economics and national defense were not organized up to an institutional level .

The most significant recommendations of the research were: the need for Arab agreement on the reformation initiative of the Arab league , activation and execution of the decisions related to the reformation and the necessity to search for methods to strengthen the role of the Arab league.

وقيام الجامعة بحد ذاته سواء تم بدوافع ذاتية أم بدوافع مصلحية من القوى الكبرى المهيمنة ذات النفوذ آنذاك، فإنه يشكل إقراراً لا لبس فيه بأن المطامح العربية إلى الوحدة هي مطامح مشروعة وواقعية وتفصح عن إرادة الأمة .

ولقد استقر الحال بالدول الأعضاء في الجامعة على الرضا بالتعاون المشترك ، غير أن جدلية التعاون كثيراً ما كانت تصطدم بجدلية نقيضه تدور حول المصالح القطرية العاجلة التي تحكمها ظروف وتقلبات الأوضاع السياسية للدول العربية، و كانت تلك الثنائية مشكلة في العلاقات العربية- العربية ، و جعلته لا ينعم كثيراً بالاستقرار اللازم للنمو والتقدم .

وهو ما يثير أسئلة كثيرة حول جدوى بقاء الجامعة وإستمرارها أو حول كيفية تعديلها وإصلاحها وتقويم أدائها، ومن ثم لا مناص من البحث في إمكانيات الإصلاح وأوجهه ونواحيه، وهي دعوة تتجاوز التعديل وإعادة النظر في ميثاق الجامعة ومواثيق العمل العربي المشترك في نظامها، والتطلع نحو إصلاح أعم وأشمل قد يبدأ بالمواثيق والأجهزة والهيكل التنظيمية ولكنه لا ينتهي بها، وإنما قد يمتد في وسائل تعزيز دور هذه المنظمة وزيادة فاعليتها، وقد يكون من بينها تعديل أحكام الميثاق والمواثيق المتصلة بها فعلاً، وقد يكون بتفسير أحكامه بطريقة جديدة وحسب الاقتضاء ، وقد يعزز بإعلان وصكوك وملاحق تستدرك ما فات وتواكب المتجدد والمستحدث من القضايا والمشكلات في واقع العلاقات العربية ، وقد يرتقي الأمر من مجرد إصلاح التكوين إلى إصلاح النهج، وقد يقتضي الحال ترتيب أولويات النظام العربي برمته وإعادة النظر في مثله وقيمه وقضاياها.

أولاً : أهمية الدراسة ومبرراتها

تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على طبيعة تكوين وعمل الجامعة العربية ، خاصة وان الواقع العربي يعاني من مشكلات عديدة، فهناك النزعات الطائفية والمذهبية ، وكذلك مشكلة الأقليات، وهناك الخطر الحقيقي على قضية فلسطين، والتعننت الإسرائيلي الواضح، وأيضاً هناك إحتلال الولايات المتحدة لدولة عربية وهي العراق العضو المؤسس لهذه الجامعة، إضافة إلى حالة التفكك والتشردم والضياع العربي أمام الأخطار الإقليمية والدولية.

ومن ثم فان الحديث عن مشاريع إصلاح الجامعة العربية يكتسب أهمية استثنائية في هذه المرحلة لما يمكن أن تمثله الجامعة، إذا ما أعيد بناؤها على أسس جديدة، من دور فاعل في حماية الأمن القومي العربي .

يضاف إلى ما تقدم المبررات التالية:

- (1) التوجه العام للدول نحو التكتل في منظمات إقليمية ودولية .
- (2) إن الكثير من المنظمات الإقليمية التي نشأت بعد الجامعة العربية خطت خطوات متقدمة وأصبحت أكثر فاعلية من الجامعة العربية، الأمر الذي يتطلب إدراك مواقع الخلل ومعالجتها .
- (3) الجامعة العربية تمثل الإطار التنظيمي الأساسي في العالم العربي، و هناك تمسك بالجامعة خلال الفترة الماضية رغم عدم فاعليتها .

ثانياً : أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق هدف رئيس وهو التعرف على مشاريع إصلاح الجامعة العربية والمعوقات التي تقف في وجه تنفيذها ، ويتفرع عن الهدف الرئيس أهداف فرعية أخرى تتمثل في:

- 1- التعرف على أبرز المراحل التاريخية التي مرت بها الجامعة العربية .

- 2- بيان أهم عوامل ضعف الجامعة العربية .
- 3- بيان الجهات التي تقدمت بمبادرات ومشاريع الإصلاح للجامعة العربية.
- 4- بيان أهم جوانب الإصلاح الذي تضمنته مشاريع إصلاح الجامعة .
- 5- معرفة مدى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على مسيرة إصلاح الجامعة.

ثالثاً : مشكلة الدراسة

لقد مضى أكثر من ستة عقود ونصف على تأسيس جامعة الدول العربية ، وبرغم بعض الإصلاحات التي حصلت على الجامعة، إلا أنها بقيت تراوح مكانها ولا تلبي الحد الأدنى من آمال وتطلعات الشعوب العربية، خصوصا مع التطورات الإقليمية والدولية الحاصلة في العالم. ومن ثم فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على سؤال رئيس وهو : ما هي المشاريع المقدمة لإصلاح الجامعة العربية والمعوقات التي تحول دون وضعها موضع التطبيق .

رابعاً : أسئلة الدراسة

بالإضافة إلى السؤال الرئيس للدراسة فإنها تسعى للإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية :

1. ما هي أبرز المراحل التاريخية التي مرت بها الجامعة العربية ؟
2. ما هي أبرز الجهات التي تقدمت بمشاريع إصلاح الجامعة العربية؟
3. ما هو مواقف الأعضاء في الجامعة من مشاريع إصلاحها؟
4. ما هو اثر الدور الخارجي في إعاقه تنفيذ مشاريع إصلاح الجامعة العربية ؟
5. إلى أي مدى تشكل الظروف الراهنة دافعا قويا لإصلاح الجامعة العربية ؟
6. ما هو مستقبل الجامعة العربية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية ؟

7. ما هي أبرز المعوقات التي تواجه عمل الجامعة العربية ؟

خامساً : فرضية الدراسة

تتعلق الدراسة من فرضيتين رئيسيتين هما :

- 1- يشكل ضعف الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء في الجامعة العربية العامل الرئيس الذي يحول دون تطبيق مشاريع إصلاح الجامعة .
- 2- يلعب موقع الدولة في النظام العربي دوراً أساسياً في مدى تقبل النظام العربي للمشاريع المقدمة من خلالها لإصلاح الجامعة العربية.

سادساً : منهج الدراسة

ستعتمد الدراسة على المنهج المؤسسي القانوني على اعتبار أن الجامعة العربية كمنظمة إقليمية هي مؤسسة تقوم على نظام أساسي " الميثاق " الذي يحدد أهدافها واختصاصاتها والعلاقة بين أعضائها. كما ستعتمد الدراسة على المنهج التاريخي حيث سيتم مراجعة بعض الوثائق المتعلقة بالجامعة العربية ومشاريع إصلاحها .

سابعاً : حدود الدراسة

- 1- حدود مكانية : تتمثل الحدود المكانية في إطار العالم العربي في كل ما يتعلق بالجامعة العربية والجهات التي تقدمت بمشاريع إصلاح الجامعة العربية .
- 2- حدود زمنية : " 1945 - 2010 " وهو يمتد منذ نشأة الجامعة إلى عام 2010.

الفصل الأول : الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار النظري

أولاً : مفهوم النظام الإقليمي وشروطه

برز مفهوم النظام الإقليمي في عقد الستينيات والسبعينات من القرن الماضي كمفهوم يساعد في مقارنة العلاقات الدولية وتحليلها، إلا أن الاختلاف في إيجاد تعريف محدد ومقبول لمصطلح النظام الإقليمي قد جاء نتيجة التباين في الصفات التي ترسم ملامح هذا النظام، مع أن فكرة التجاور الجغرافي تعتبر نقطة الارتكاز التي يدور حولها، كذلك جاء الاختلاف نتيجة للمرجعية والأساس الذي اعتمد في مجال العلاقات السياسية في فهمهم للمصطلح، وجاء الانطلاق في تعريفه من إنزال الإقليم وانفصاله وتشكيله وحدة جغرافية كإفريقيا جنوب الصحراء وأفريقيا شمال الصحراء، أو من الأنسجام والتقارب النسبي في الولاء والجنس والحس الوطني والتاريخ ، أو من حيث مشكلة تقوم في منطقة ما تؤثر على مجموعة معينة من الدول لسبب أو لآخر كجنوب شرق آسيا، أو من منطلق الوسيلة لتفعيل السيطرة كالشرق الأوسط، أو من حيث التوحد في المصالح الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة، أو ظروف أمنية كمنظومة حلف الأطلسي.

إن تقييد مفهوم الإقليمية في معنى واحد يعني عدم فهم حقيقي لأبعاد هذا المفهوم، فهو متعدد الجوانب، والعالم لا يمكن أن ينقسم من خلال خطوط مرسومة بشكل وصفي، وإنما هو مترابط ومتداخل عضوياً، ومن الصعب تثبيت التقسيمات الإقليمية الموضوعية على نحو عقلائي، إضافة إلى أن الحدود الموضوعية لخدمة غرض ما ليس من الضروري أن تكون مناسبة وصالحة لأغراض أخرى إذ كثيراً ما يتداخل بعضها ببعض (Russell, 1982).

إن الدول تؤثر بشكل متفاوت، في حدود الأقاليم، حسب مكانتها وقوة تأثيرها في المنظمة الدولية، لذا لا يمكن تثبيت حدود نهائية لا تكون متفقة مع التصرفات الظاهرة للدول المعنية، ومن هنا يكون تحديد العضوية لأي إقليم أو منظومة فرعية بأنه قراراً "تقويمي"، فالأقاليم انعكاس لما يحدده السياسة والشعوب، ومع كل ذلك يجب أن لا يعني ذلك التخلي عن البحث عن معيار بدلاً من قيام كل طرف بالسير وفق هواه العقائدي، وذلك لأن تحديد العضوية في منظومة فرعية إقليمية ليست مسألة نظرية إنما هي مسألة تجريبية، وإذا ما اعتبرنا أن المنظومة الفرعية هي نمط منتظم نسبي ومكثف من التفاعلات، يكون معترفاً به داخلياً وخارجياً، كونه مجالاً متميزاً بذاته، ويجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر، فإنه يغدو من الممكن تقرير تكوين هذه المنظومة من حيث أطرافها الفاعلة دون الاعتماد بشكل قاطع على رأي ذاتي (Thompson, 1981).

ويمكن استخدام مجموعة من المحددات والشروط التي تكون المنظومات الإقليمية والفرعية والتي من أهمها:

أولاً: وجود العديد من الأطراف الفاعلة في النظام الفرعي.

ثانياً: أن يكون هناك قواسم مشتركة بين هذه الأطراف وأن يكون هنالك تفاعل مستمر بين أطراف النظام الأمر الذي يشكل نمطاً من العلاقات والروابط الداخلية بحيث يؤدي التغيير في بعض أجزاء النظام إلى التغيير في الأجزاء الأخرى.

ثالثاً: يجب أن يكون هناك اعتراف بالمنظومة الإقليمية من قبل أعضائها ومن قبل دول العالم الأخرى، والاعتراف بأن هذه المنظومة تشكل مركزاً لعمليات متميزة وتمنحها صفات خاصة بها (جرجس، 1997).

رابعاً: ويقوم هذا المحدد على التركيز على البعد الجغرافي كمحور وبعد أساس في تشكيل النظام الإقليمي ويظهر ذلك أن حجم التفاعلات بين الدول المتجاورة جغرافياً هو أكثر وأشد كثافة مما